Distribution: Restricted
Original: English

EB 2002/77/R.25/Rev.1
البند 9(هـ)(i) من جدول الأعمال

11 December 2002
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة السابعة والسبعون

روما، 10-11 ديسمبر/كانون الأول 2002

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

جمهورية جيبوتي

من أجل

مشروع تنمية المشروعات الصغيرة والتمويل الصغير

Document # 302652
Library: DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتفيد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة		**iii**
الموازين والمقاييس		**iii**
خريطة منطقة المشروع		**iv**
موجز القرض		**v**
موجز المشروع		**vi**
الجزء الأول –	**الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق**	**1**
ألف –	الاقتصاد والقطاع الزراعي	1
باء –	الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة	3
جيم –	استراتيجية الصندوق فى التعاون مع جيبوتي	3
الجزء الثاني –	**المشروع**	**6**
ألف –	منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة	6
باء –	أهداف المشروع ونطاقه	7
جيم –	عناصر المشروع	7
دال –	التكاليف والتمويل	8
هاء –	التوريد، والصرف، ومراجعة الحسابات	10
واو –	التنظيم والإدارة	11
زاي –	المبررات الاقتصادية	12
حاء –	المخاطر	13
طاء –	الأثر البيئي	13
ياء –	السمات الابتكارية	13
الجزء الثالث –	**الوثائق القانونية والسند القانوني**	**14**
الجزء الرابع –	**التوصية**	**14**
الملحق		
	موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها	**15**

APPENDIXES الذيــول

الصفحة

1 I. COUNTRY DATA

الأول – البيانات القطرية

2 II. PREVIOUS IFAD FINANCING

الثاني – تمويل الصندوق السابق

3 III. LOGICAL FRAMEWORK

الثالث – الإطار المنطقي

6 IV. SUMMARY COST AND FINANCING TABLES

الرابع – جداول موجز التكاليف والتمويل

8 V. ORGANIZATION AND MANAGEMENT

الخامس – التنظيم والإدارة

معادلات العملة

وحدة العملة	=	فرنك جيبوتي
1.00 دولار أمريكي	=	177.721 فرنك جيبوتي
1.00 فرنك جيبوتي	=	0.005627 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

السنة المالية

لحكومة جمهورية جيبوتي

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة منطقة المشروع

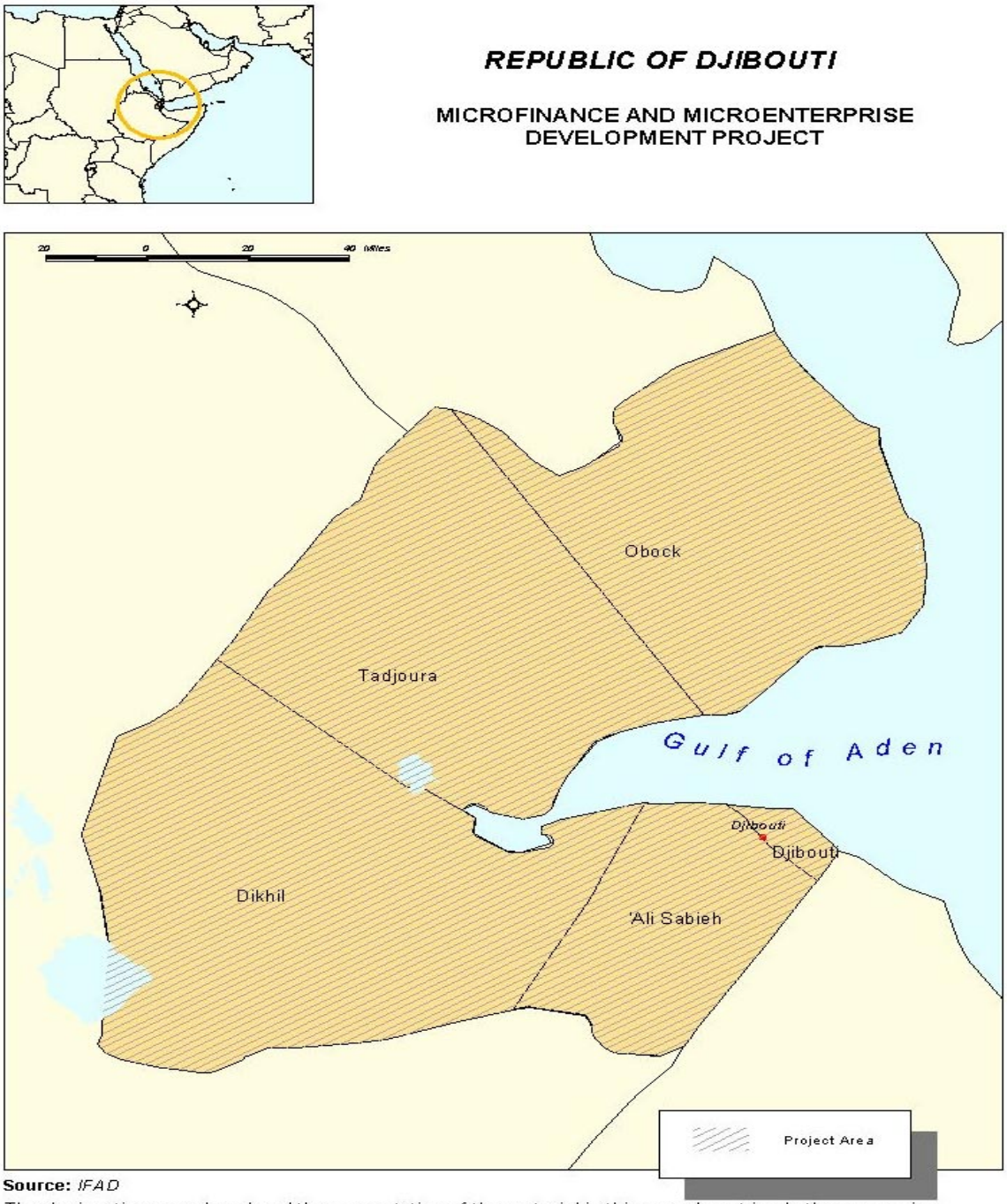

Source: *IFAD*

The designations employed and the presentation of the material in this map do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of IFAD concerning the delimitation of the frontiers or boundaries, or the authorities thereof

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية جيبوتي

مشروع تنمية المشروعات الصغيرة والتمويل الصغير

موجز القرض

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية جيبوتي
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة
التكلفة الكلية للمشروع:	3.94 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	2.75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 3.59 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة
الجهات المشتركة في التمويل:	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (يجري تأكيده فيما بعد)
قيمة التمويل المشترك:	0.10 مليون دولار أمريكي
شروط التمويل المشترك:	منحة
مساهمة المقترض:	0.08 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	0.80 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

موجز المشروع

مـــن هم المستفيدون؟ تتألف المجموعة المستهدفة من نحو 200 000 شخص يمثلون نحو ثلث الســـكان الوطنيين أو نحو 30 000 أســـرة. ويشـــمل ذلـــك نحو 150 000 شخص يعيشون في المناطق الريفية و50 000 شخص آخرين يعيشون في المـــناطق شبه الحضرية والحضرية في العاصمة. وسوف تستفيد نحو 8 000 أسرة جيبوتية بصورة مباشرة من المشروع من خلال الحصول على الخدمات المالية المحسنة والتي يعتمد عليها سواء باعتبارها أعضاء في روابط الادخار والائتمان أو من خلال توفير المساعدات غير المالية للمشروعات الصغيرة.

لمـــاذا هم فقراء؟ يعزى الفقر السائد بين الأسر المستفيدة المحتملة إلى : (i) تأثيرات الاضطرابات السياسية والاجتماعية الممـــتدة التي أثرت في البلد؛ (ii) قاعدة الأصول المحدودة؛ (iii) نقص فرص الحصول على الخدمات المالية التي يعتمد علـــيها والتـــي تعتبر عنصرا ضروريا لتوسيع وتنويع فرص توليد الدخل؛ (iv) فترات الجفاف المتكرر والشديد في نظم الـــزراعة البعلـــية، والتي يغلب عليها انخفاض المدخلات وانخفاض المخرجات؛ (v) الفرص المحدودة للتسويق وإضفاء الطابع التجاري على السلع الزراعية والمنتجة محليا؛ (vi) نقص فرص الوصول إلى البنية الأساسية الريفية والاجتماعية الضـــرورية. وقد تفاقم هذا الوضع مرة أخرى نتيجة لانخفاض مستويات العمالة في العاصمة بالنظر إلى أن فرص العمل فـــي المـــناطق الحضـــرية والتحويلات إلى المناطق الريفية كانت دائما استراتيجية أساسية لمواجهة الظروف في الأسر الريفية. وقد ازداد الاقتصاد الوطني سوءا نتيجة لخفض حجم القاعدة العسكرية الفرنسية، وبرنامج التكيف الهيكلي الصعب الذي تم التفاوض بشأنه مع صندوق النقد الدولي والذي يجري تنفيذه في الوقت الحاضر.

مـــاذا ســـيفعل المشروع لهم؟ سيحسن المشروع من فرص حصول المستفيدين على الموارد المالية المنظمة والتي يعتمد علـــيها حتى يمكنهم، ضمن جملة أمور، من تطبيق التكنولوجيات المحسنة والإضطلاع بطائفة من الأنشطة المدرة للدخل في المناطق الريفية وشبه الحضرية والحضرية ومن ثم تحسين دخل أسرهم. ولا يوجد لدى المستفيدين في الوقت الحاضر أي فرصـــة كانت للحصول على أي نوع من أنواع الخدمات المالية وذلك نتيجة لعجزهم عن تلبية الشروط التي يحددها القطـــاع المالـــي الرسمي. وسوف تتمكن النساء من المشاركة في روابط الادخار والائتمان مما سيتيح لهن القيام بأنشطة التبادل التجاري أوالأنشطة التجارية و/أو توسيع نطاق هذه الأنشطة وهو الأمر الذي لم يمكن تحقيقه ممكنا، نتيجة لنقص رأس المـــال العـــامل. وسوف يتمكن المستفيدون بفضل زيادة الدخل وتوفير خدمات الادخار من التصدي بصورة أفضل للصـــدمات الخارجـــية كمـــا سيساعدهم ذلك على العمل في أنشطة اقتصادية مستدامة كوسيلة للتصدي للفقر والحد منه. وسوف يتعزز ذلك من خلال مساعدة المشروع في وضع وتطبيق استراتيجية وطنية للتمويل الصغير وما يتصل بذلك من إطار قانوني وهو الأمر الذي سيكون الأول من نوعه في هذا البلد.

كـــيف سيشـــترك المســـتفيدون في المشروع؟ سوف يشكل المستفيدون مجموعات كشرط أساسي مسبق لحصولهم على الخدمـــات المالـــية من خلال عضويتهم في روابط الادخار والائتمان. وسوف يقدم المشروع الدعم لإنشاء وتطوير أطر روابـــط الادخـــار والائـــتمان من خلال المساعدات الفنية والمالية اللازمة، وهي الروابط التي تديرها المجتمعات المحلية بهـــدف بـــناء الثقة وخلق وتعزيز ثقافة نظام الائتمان. وسوف يتمكن المستفيدون بفضل هيكل روابط الادخار والائتمان، المستندة إلى المجتمع المحلي والتي تتسم بالاعتماد على الذات والمملوكة للأعضاء وتخضع لإدارتهم على النحو المقترح في إطار المشروع، من المشاركة في اختيار طلبات الحصول على الائتمان والموافقة عليها.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي
بشأن قرض مقترح تقديمه إلى
جمهورية جيبوتي
من أجل
مشروع تنمية المشروعات الصغيرة والتمويل الصغير

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية جيبوتي بما قيمته 2.75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 3.59 مليون دولار أمريكي تقريبا)، بشروط تيسيرية للغاية، للمساعدة في تمويل مشروع تنمية المشروعات الصغيرة والتمويل الصغير. ويكون أجل القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاث أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة. ويتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة القرض باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق[1]

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - تقع جمهورية جيبوتي على الطرف الجنوبي من البحر الأحمر، وتشغل مساحة تبلغ 000 23 كيلومتر مربع. ويحتل هذا البلد موقعا استراتيجيا في القرن الأفريقي حيث يوفر ميناء وخدمات نقل لإثيوبيا وشمالي الصومال. ويغلب على جيبوتي الطابع الحضري حيث يعيش نحو 80% من مجموع السكان البالغ عددهم نحو 000 650 نسمة في عاصمة البلاد. وهناك ثلاث مجموعات عرقية في هذا البلد: فنصف السكان ينحدرون من الناحية الرسمية من أصل صومالي (قبائل عيسى) وأقل قليلا من النصف هم من عفار ويتكون الباقي من أقليات عربية صغيرة. ويعيش في النصف الشمالي قبائل عفار في حين تقطن قبائل عيسى في الغالب الجزء الجنوبي من البلاد.

2 - ومازال البلد يسترد عافيته بعد فترة من (1991-1994) الحرب الأهلية القاسية التي كانت تحركها أصول عرقية والتي لم تهدأ إلا في عام 2001 عقب التوقيع على السلسلة الأخيرة من اتفاقيات السلام مع مجموعات المعارضة. وقد أسفر الصراع المسلح عن خسائر كبيرة في الأرواح والثروة الحيوانية والبنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية. وقد أخذت الظروف المعيشية للفقراء، أمام هذه الخلفية الدرامية، في التفاقم مع وجود جيوب كبيرة من الفقر المدقع في مختلف أنحاء البلاد، وتزيد هذه الجيوب سبع مرات في المناطق الريفية عما هي عليه في العاصمة.

[1] لمزيد من المعلومات أنظر الذيل الأول.

3 - يعتمد اقتصاد جيبوتي بصورة أساسية على الخدمات – حيث تشكل ما يقدر بنحو 84% من الناتج المحلي الإجمالي في 1999 – وهي الخدمات التي تعتمد على الميناء الحر الدولي، وسكك حديد جيبوتي – أديس أبابا وتوفير الخدمات للقاعدة العسكرية الفرنسية. ويوجد في البلاد بعض الاحتياطات من المعادن، وتعاني الزراعة بشدة من نقص الأراضي الصالحة للزراعة والمياه. ولا يوجد أثر للصناعة تقريبا في البلاد. وعلى الرغم من وجود منطقة تجارة حرة وإطار تشريعي لبرامج الاستثمار، يجري استيراد جميع السلع الاستهلاكية تقريبا. وبذلك تظل جيبوتي تعتمد اعتمادا كبيرا على المساعدات الخارجية حيث تشكل المملكة العربية السعودية وفرنسا، (اللتان تقدمان دعما كبيرا للميزانية) الجهتين المانحتين الرئيسيتين. وقد تم التفاوض على برنامج شامل للتكيف الهيكلي مع صندوق النقد الدولي ويجري تنفيذ هذا البرنامج في الوقت الحاضر.

4 - في عام 1998، صنف البنك الدولي جيبوتي على أنها بلد من بلدان الدخل المنخفض حيث يبلغ نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي الحقيقي 550 دولارا أمريكيا. غير أن مستوى المعيشة الذي يشير إليه هذا الرقم لا يعكس الواقع كما هو نتيجة لارتفاع تكاليف الكثير من السلع المستوردة ووجود جالية كبيرة من المغتربين الذين يحصلون على أجور عالية.

5 - ولا ينتج هذا البلد سوى 3% من مجموع احتياجاته الغذائية، كما لا ينتج محليا سوى 10% من الفاكهة والخضر التي تتم استهلاكها. وتقتصر الأنشطة الزراعية على المناطق المروية (نحو 000 1 هكتار) حيث يقوم المزارعون بزراعة رقع صغيرة يتراوح حجمها بين 0.5 هكتار و 1 هكتار. وتنتج هذه الرقع طائفة من الفاكهة والخضر (المانجو والجوافة والبرتقال والطماطم والبصل) التي يتم زراعتها بصورة أساسية لأغراض الاستهلاك لمعيشة الكفاف المعيشية. ويواجه القطاع الزراعي قيودا شديدة نتيجة لنقص المياه وانخفاض معدلات الأمطار وتقلبها وندرة الأراضي الصالحة للزراعة. وعلى الرغم من إجراء بعض التحسينات، فإن نظامي الإنتاج الزراعي التقليديين وهما الرعي والإنتاج في الواحات وصلا إلى حدودهما القصوى الطبيعية. ومازال نظام الرعي الشبيه بنظام رعي البدو الرحل يستند إلى تربية الثروة الحيوانية لمعيشة الكفاف، ولتحقيق دخل من بيع الألبان والزبد أو اللحوم الفائضة في السنوات الجيدة. وهناك نحو 000 600 رأس من الماعز و000 400 رأس من الاغنام و000 50 رأس من الأبقار و000 40 رأس من الإبل في البلاد. وتعتبر صناعة الصيد صناعة حرفية بكاملها وتشكل جزءا بسيطا من سوق العمل. وقد أسهم ضعف الطلب وارتفاع تكاليف التشغيل ونقص أسواق التصدير في إحداث الكساد بقطاع مصايد الأسماك الفرعي والذي لم يعد يحقق أهدافه فيما يتعلق بالكمية التي يتم صيدها شهريا.

6 - وينطوي قطاع المشروعات الصغيرة الفرعي على إمكانيات كبيرة للتخفيف من حدة الفقر إلا أنه يتسم بالتخلف في الوقت الحاضر. فهو يتألف بالدرجة الأولى حاليا من التجارة صغيرة النطاق بالسلع الزراعية والسلع الاستهلاكية أو الملابس المستعملة، ومعظم السلع المتداولة في التجارة مستوردة من إثيوبيا أو اليمن. وتشارك النساء في الحرف اليدوية مثل صناعة السلال والحياكة والتطريز وفي الأنشطة العامة التي لا تتطلب استثمارات أولية كبيرة، أما الرجال فهم عادة من البنائين أو عمال الكهرباء والميكانيكيين والنجارين إلا أنهم يعانون في كثير من الأحيان من نقص الأدوات والمعدات الأساسية.

7 - ويواجه قطاع المشروعات الصغيرة الفرعي عددا من القيود منها: ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة لارتفاع تكاليف اليد العاملة والمواد الخام المستوردة، وصغر حجم السوق الوطنية ومحدودية القوة الشرائية وانخفاض إمكانيات التصدير وتعرض القدرة التنافسية لمعوقات نتيجة لقيمة الفرنك الجيبوتي، وعدم تنظيم قنوات التسويق الخاصة بالمنتجات الزراعية والسلع الأخرى أو انعدام هذه القنوات بالكامل وندرة الموارد المالية.

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

8 - على الرغم من أن حجم حافظة الصندوق في جيبوتي محدود، فقد تم استخلاص عدد من الدروس القيمة وذات الصلة لتوجيه عمليات تصميم المشاريع في المستقبل. وقد تم إيجاز هذه الدروس في ثلاثة مجالات رئيسية سيجري معالجتها لدى تصميم وتنفيذ المشاريع في المستقبل:

- **إدارة الحافظة** – أدت الاختناقات التنظيمية وضعف القدرات الإدارية إلى تأخيرات في صرف القروض وتنفيذ المشاريع السابقة. ولذا يتعين إنشاء آليات وطرق وإجراءات ملائمة لتوجيه وإدارة الأموال بمشاركة روابط المستفيدين والوكالات المستقلة فضلا عن إنشاء وحدات مستقلة لإدارة المشاريع لتيسير عملية تنفيذها.

- **قيود الموارد المؤسسية والبشرية** – تتسم جيبوتي بالبنية الأساسية الاجتماعية البدائية، وقلة عدد الموظفين الوطنيين المؤهلين وضعف القدرات المؤسسية. ويعني ذلك ضرورة أن تكون مشاريع التنمية الريفية في جيبوتي محدودة من حيث الحجم والنطاق مع عدد صغير من الأنشطة عالية التركيز والتي تعتمد على الخبرات والقدرات المتوافرة محليا تساندها المساعدات التقنية الدولية.

- **مشاركة المجموعات والمستفيدين** – لقد حققت عملية تعبئة وإشراك المستفيدين أفضل النتائج في المناطق من البلاد التي ينتمي فيها السكان إلى مجموعات متجانسة ومتسقة. ولذا ينبغي أن ترتكز مشاريع الصندوق على المنظمات القاعدية الحالية مع مراعاة درجة الاتساق الاجتماعي واستعداد المستفيدين ودوافعهم وقدراتهم الإدارية. ولذا ينبغي أن تهدف المشاريع إلى تعزيز نهج التنمية المجتمعية التشاركية وتعزيز القدرات المحلية.

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع جيبوتي

سياسة جيبوتي لاستئصال الفقر

9 - تتمثل الأهداف الشاملة للحكومة في القطاع الريفي فيما يلي: الحد من التبعية الغذائية، تحسين الدخل ومستويات المعيشة، تيسير الحصول على الائتمان لتمويل الأنشطة المدرة للدخل، وزيادة إدماج القطاع الريفي في الاقتصاد القطري، واللامركزية في عملية صنع القرار. وتتسم استراتيجية الحكومة لتخفيف وطأة الفقر بعدة جوانب بما في ذلك إصلاح السياسات التي تهدف إلى الترويج للنمو كثيف العمالة وإزالة التحيزات تجاه المناطق الحضرية في الإنفاق العام، وزيادة الحصص المخصصة للبنية الأساسية بما في ذلك البنية الأساسية المجتمعية لمياه الشرب والمرافق

الصحية وللخدمات الصحية والتعليمية التي تفيد الفقراء، واستهداف مناطق التجمعات السكانية العشوائية والمناطق الريفية، وإزالة الإعانات التي تحقق منافع أكبر لفئات الدخل المرتفع، والاستثمار في الموارد البشرية (التعليم الأساسي وخاصة للنساء، والرعاية الصحية الأساسية الوقائية، وشبكات الأمان الاجتماعية) وتوفير فرص العمل (إصلاح السياسات للحد من الازدواجية في سوق العمل والترويج للتدريب المهني، والتوظيف الذاتي، والقطاع الحضري غير الرسمي، والأنشطة المدرة للدخل خارج المزرعة، والتمويل الصغير).

أنشطة استئصال الفقر التي تقوم بها الجهات المانحة الرئيسية الأخرى

10 - تتركز المساعدات الخارجية لجيبوتي بالدرجة الأولى على المناطق الحضرية باستثناء البرنامج الخاص بالأمن الغذائي التابع لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الذي يركز على زيادة الإنتاج الغذائي والإنتاجية من خلال تطبيق تكنولوجيات حديثة محسنة. وفرنسا هي المساهم الأجنبي الرئيسي في جهود التنمية في جيبوتي حيث تبلغ المصروفات السنوية الشاملة نحو 30 مليونا. والأولويات التي حددتها وكالة التنمية والتعاون الفرنسية هي التعليم والصحة وحسن الإدارة. أما المشاركة في الزراعة فهي متواضعة نسبيا حيث يتمثل التدخل الرئيسي في مشروع يهدف إلى تنمية الزراعة في الواحات وزراعة نخيل التمر. ويمول البنك الدولي برنامجا للصندوق الاجتماعي بمبلغ 14.8 مليون دولار أمريكي لدعم عملية إصلاح البنية الأساسية وتطويرها والتنمية المجتمعية وبناء القدرات وذلك أساسا في العاصمة. وينفذ مصرف التنمية الأفريقي برنامج للتخفيف من وطأة الفقر بمبلغ 10 ملايين دولار أمريكي، وهو برنامج يشمل دعم عمليات تطوير البنية الأساسية الاجتماعية وبناء القدرات والائتمان الصغير – ويوجه هذا العنصر الأخير بصورة محددة لنساء المدن من خلال نهج للضمانات المشتركة والمتعددة على نسق مصرف غرامين. كما يمول مصرف التنمية الأفريقي منشآت الميناء البحري وتقديم المساعدات التقنية للصيادين. وقد بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجا لإعادة احياء المناطق التي تضررت من الحرب، وبرنامجا يركز على إعادة إعمار البنية الأساسية وبناء القدرات في حين وافقت المفوضية الأوروبية مؤخرا على برنامج بمقدار 2 مليون يورو يركز على إعادة إعمار البنية الأساسية الخاصة بالمياه ومرافق الإصحاح.

استراتيجية الصندوق في جيبوتي

11 - سوف يركز العنصر المحرك لتصميم المشروع ومفهومه، ضمن النطاق الشامل للإطار الاستراتيجي للصندوق في جيبوتي، على تمكين الفقراء من خلال تنويع نظم معيشتهم ومصادر دخلهم بالترويج للأنشطة البديلة والمبتكرة لتوليد الدخل غير الزراعي وتمويلها وتحسين فرصهم في الحصول على الموارد المالية واحداث البنية الأساسية المالية الريفية. وسوف يكون إنشاء الخدمات المالية المجتمعية المستدامة العنصر الرئيسي في التنمية، وللتخفيف من وطأة الفقر نظرا لأن الغالبية العظمى من السكان لا تتثنى لهم أية فرصة كانت للحصول على أي نوع من الخدمات المالية في حين يعجز القطاعان الرسمي وغير الرسمي عن تمويل الأنشطة المدرة للدخل أو أنهما غير مستعدين للقيام بذلك.

الإطار المنطقي للمشروع

12 - تـدرك استراتيجيتا الحكومة والصندوق أن انعدام فرص الحصول على الخدمات المالية، هو العائق الرئيسي أمـام زيادة الإنتاج والإنتاجية والدخل. كما أنه يحول دون التوسع في الأنشطة المدرة للدخل وتسويق المنتجات وتنويع هذه الأنشطة. ويتجاوز في الوقت الحاضر الطلب على الخدمات المالية على العرض بصورة كبيرة مما يحد من توفير الائتمان الصغير. ولذا يعتبر الوصول إلى الادخار والتسليف من جانب الأسر الفقيرة عنصرا أساسيا في الحد من الفقر على أساس مستدام حيث أنه يتيح للأسر أن تقيم قاعدة أصولها من خلال إتاحة الفرص غير المستغلة حتى الآن لتنويع وتوليـد الدخـل. وعلى وجه الخصوص، تستطيع الأسر الفقيرة التي تحصل على الخدمات المالية أن تتصدى بصورة أفضـل للصـدمات الخارجـية مـثل الأمراض والجفاف والبطالة. كما أنها تكون قادرة على الحصول على الخدمات الاجتماعـية – الاقتصـادية الأساسـية وتكون مستعدة بصورة أفضل لتوسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية. وقد أظهرت النساء على وجه الخصوص قدرة على القيام بأنشطة صغيرة النطاق مدرة للدخل (ذات طابع تجاري أساسا) وهو الأمر الذي يستحيل حدوثه دون الحصول على رأس المال العامل.

13 - ولا توجـد فـي الوقت الحاضر أي منظمة أو مؤسسة في البلد قادرة على تلبية هذه الاحتياجات على أساس مستدام. فالأنشطة الحالية تركز على عمليات الائتمان الصغيرة ولا تقدم أي خدمات خاصة بالادخار. وتعمل النظم غير الرسـمية (مثل شبكات *التونتين* المخصصة للنساء فقط) بصورة جيدة إلا أنها محدودة في نطاقها وحجمها ولا يمكن أن تلبي احتياجات الفقراء.

14 - ومن الواضح أن هناك طلب على الخدمات المالية المجتمعية. ونظرا للانسجام والتضامن الاجتماعيين القويين المتوفريـن فـي المجتمعات المحلية الريفية، وعادات الادخار التي تتضح من ممارسة *التونتين*، ستبدو روابط الادخار والائتمان المجتمعية أنسب طريق لاستقطاب الادخار الممكن وتنمية قاعدة الموارد اللازمة لتوفير الائتمان للفقراء. ولذا سيتعين دعم عملية التطوير التدريجي للشبكة المشكلة من روابط الادخار والائتمان ذاتية التسيير والتي يمكن أن يستفيد منها أشد الفقراء في جيبوتي.

15 - وقد تم تحديد انعدام الخدمات غير المالية وخدمات تطوير الأعمال على أنها عائق أمام تنمية مبادرات صغار رجـال الأعمـال. ولمعالجـة هـذا الوضع، سيقوم المشروع، الذي تم تصميمه بما يتمشى مع الدروس المستفادة من المشاريع السابقة (أنظر الفقرة 8) بتأمين الخدمات الضرورية لتطوير الأعمال لبناء قدرة أصحاب المبادرات على إقامة مصالح تجارية مجدية ومستدامة.

16 - وسـوف يكـون تطوير الهياكل المستدامة العنصر الأساسي في استراتيجية المشروع التي تتألف خصائصها الرئيسية مما يلي:

- إشـراك المسـتفيدين بصـورة كاملـة في إدارة روابط الادخار والائتمان مع خفض الدعم المقدم للمشروع بالتدريج؛
- إيلاء اهتمام خاص للتدريب على جميع المستويات: للميسرين ومديري روابط الادخار والائتمان؛

- اعـتماد جدوى النظم المالية المرتكزة على الادخار والائتمان على الالتزام الصارم بمبادئ الشفافية في حسن الإدارة والمعايير المالية السليمة.

17 - وسـيقوم المشـروع، سـعيا إلى ضمان سلامته وأثره، بدعم إنشاء بيئة ممكنة من خلال المشاركة في إعداد استراتيجية قطرية للتمويل الصغير وما يتصل بذلك من إطار قانوني.

الجزء الثاني- المشروع

ألف - منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

18 - **مـنطقة المشروع** – يغطي المشروع جميع المناطق الريفية وشبه الحضرية في البلد، بما في ذلك العاصمة، مـع التركـيز فـي البداية على عواصم مناطق علي صبيح وأبوك وتاجورا ودك خيل. واستنادا إلى النتائج التي سيتم الحصـول عليها والدروس المستفادة خلال السنوات الثلاث الأولى من تنفيذ المشروع، سيجري توسيع نطاق الأنشطة لتشـمل مناطق أخرى من البلد حيث تكون الكثافة السكانية والأنشطة الاقتصادية كافية لتدعيم روابط الادخار والائتمان السليمة وخدمات تطور الأعمال المجدية.

19 - **المجموعة المستهدفة** – يزيد معدل انتشار الفقر المدقع بنحو 7 مرات في المناطق الريفية عنه في العاصمة. ولذا فإن التركيز سوف ينصب بالدرجة الأولى على سكـــان الريف الذين يقدر عددهم بنحو 000 150 نسمة وعلى الفقـراء الذيـن يعيشون في المناطق شبه الحضرية البالغ عددهم 000 50 نسمة أي نحو 000 200 شخص أو 000 30 أسـرة. وسوف تتألف المجموعة المستهدفة من الأشخاص الذين يحصلون على معيشتهم من تربية الحيوانات وزراعة الحدائق والزراعة وصيد الأسماك والحرف اليدوية وغير ذلك من الأنشطة الصغيرة المدرة للدخل مثل التجارة صغيرة الـنطاق والخدمـات. كما ستشمل الشباب المتعطلين الذين يبدون استعدادا لبدء نشاطا إنتاجيا خاصا بهم. وسوف يسند اهتمام خاص للأسر التي ترأسها أرامل أو نساء مطلقات والتي تعتبر من أكثر الفئات تعرضا.

20 - ويـتم إشراك النساء في عملية صنع القرار في المنزل وفي إدارة جزء من الموارد الأسرية. ونظرا لأن من المقـبول اجتماعـيا أن تقـوم النسـاء بالأنشطة الإنتاجية الخاصة بهن، تسهم الكثيرات منهن بنشاط في إنتاج الأغذية والحـرف الـيدوية على نطاق صغير. وقد تم تشكيل عدد من الروابط النسائية، والتركيز على التدريب على الحرف اليدوية، والخياطة، وصنع السلال، ومحو أمية الفتيات والإدارة الذاتية لخطط الائتمان الصغيرة.

21 - وتـرتفع البطالة بصورة خاصة بين الشباب (تقدر بأكثر من 60%). وكثير من هؤلاء الشباب هم من الجنود المسـرحين الذيـن لا يملكون أية مهارات، في حين حظى آخرون بتدريب مدرسي وتقني إلا أنهم جميعا يفتقرون إلى الموارد المالية ومهارات الأعمال للبدء بنشاط إنتاجي. وسوف يقدم المشروع الدعم لتعزيز تنمية المشروعات الصغيرة للنساء والشباب العاطلين عن العمل.

باء - أهداف المشروع ونطاقه

22- يهدف المشروع إلى الحد من الفقر في مختلف أنحاء جيبوتي من خلال زيادة دخل الأسر الفقيرة عن طريق تعزيز فرص الحصول على الخدمات المالية وتنمية الأعمال في الريف والمناطق شبه الحضرية والحضرية. وتتمثل الأهداف الرئيسية للمشروع في إقامة شبكة من روابط الادخار والائتمان المستدامة التي توفر الخدمات المالية للمستفيدين، وتطوير خدمات غير مالية مستدامة وخدمات لتنمية الأعمال المستندة إلى السوق وتطوير وتبني استراتيجية قطرية وإطار قانوني للتمويل الصغير والمشروعات الصغيرة وتعزيز وتنويع طائفة من الأنشطة المدرة للدخل للمجموعة المستهدفة.

جيم - عناصر المشروع

23- صمم المشروع من ثلاثة عناصر هي:

- **تنمية المشروعات الصغيرة والتمويل الصغير والأعمال التجارية الصغيرة**

24- ستتم إتاحة الفرص للحصول على الخدمات المالية في المناطق الريفية وشبه الحضرية والحضرية من خلال تطوير 10 روابط للادخار والائتمان يمتلكها ويديرها المستفيدون أنفسهم. وسوف يتم إنشاء سبع روابط ادخار وائتمان أخرى خلال السنوات الثلاث الأولى من تنفيذ المشروع، ومن ثم تحقيق التغطية القطرية (رابطة من روابط الادخار والائتمان في كل عاصمة من عواصم المناطق ورابطتان في مدينة جيبوتي). وسوف يستخدم خط ائتمان قدره 200 000 دولار أمريكي في تعزيز المدخرات التي تمت تعبئتها في كل رابطة من روابط الادخار والائتمان ومن ثم إضافتها إلى الأموال الائتمانية المتاحة لاقراض أعضاء الرابطة. وفيما يتعلق بالأنشطة التي تركز على المشروعات الصغيرة، فسوف يعمل المشروع على ما يلي: تحديد وتقييم الطلب المحتمل على خدمات تنمية الأعمال للمشروعات الصغيرة، واستنادا إلى الطلب، سيجري تصميم وتنظيم برامج موجهة لمحو الأمية والإدارة وللتدريب التقني بالتعاون مع جامعة جيبوتي، والغرفة التجارية وغير ذلك من المؤسسات، وحيثما يكون ذلك ممكنا، دعم تنمية وتعزيز وتدعيم قدرات المنتجين المحليين و/أو الروابط التجارية.

- **بناء القدرات المؤسسية**

25- نظرا لمحدودية الموارد المؤسسية والبشرية المتاحة والطابع الابتكاري (في نطاق جيبوتي) لنهج تطوير روابط الادخار والائتمان، سوف يعتمد المشروع على المساعدة التقنية المقدمة من وكالة دولية. وستصبح الوكالة الدولية، التي ستكون متخصصة في تنمية التمويل الصغير وتوفير خدمات تنمية الأعمال، الشريك الرئيسي في تطوير وإدارة روابط الادخار والائتمان السبع الأولى والإشراف عليها خلال السنوات الأربع الأولى من تنفيذ المشروع. وسوف تكون الوكالة الدولية مسؤولة أيضا عن إدارة خط الائتمان وتدريب الموظفين القطريين وتنمية القدرات اللازمة لإنشاء الاتحاد القطري لروابط الادخار والائتمان (*التجمع الوطني لروابط الادخار والائتمان*)، الذي سيتسلم بالتدريج المسؤوليات التي تتحملها الوكالة الدولية بما في ذلك مراقبة ومراجعة مهام إدارة أموال الائتمان في نظام روابط

الادخـــار والائـــتمان بأكملـــه. وسوف تشرف الوكالة الدولية أيضا على ايصال الخدمات غير المالية من جانب مقدمي الخدمـــات الآخريـــن. وعلاوة على ذلك، سوف ينشئ المشروع ويدعم، بمساعدة تقنية موجهة، فريق المهمات القطري المعنـــي بوضـــع اســـتراتيجية للتمويل الصغير والذي سيقوم بوضع استراتيجية قطرية للتمويل الصغير والمشروعات الصغيرة ووضع إطار ناظم محدد (الأول من نوعه في جيبوتي). وقد أعرب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن اهتمامه القوي بالمشاركة في تمويل نشاطات وضع استراتيجية التمويل الصغير المتوخاة في إطار المشروع.

- **إدارة المشروع وتنظيمه**

26- ســـيكون المشـــروع تحـــت المسؤولية الشاملة لوزارة الزراعة التي ستعين منسقا للمشروع. وستكفل عملية التنســـيق علـــى المســـتوى القطري لجنة تنسيق المشروع المشكلة من ممثلين عن البنك المركزي ووزارات الزراعة والمالـــية والحكم المحلي والداخلية وغير ذلك من المؤسسات القطرية المعنية. وسوف تخضع إدارة المشروع لمسؤولية وحدة تنسيق مستقلة بالمشروع تكلف بتنسيق أنشطة المشروع ورصد أدائه.

دال – التكاليف والتمويل

27- ســـيبلغ مجموع تكاليف المشروع 3.94 مليون دولار أمريكي بما في ذلك الطوارئ المادية والمالية على النحو الـــذي يـــرد تلخيصه في الجدول الأول. وسوف يتم تمويل المشروع من قرض من الصندوق بمبلغ 3.59 مليون دولار أمريكـــي أو 91.2% من مجموع التكاليف. وقد أعرب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن اهتمامه بالمشاركة في تمويل أنشطة وضع استراتيجية التمويل الصغير بمبلغ قدره 0.10 مليون دولار أمريكي (2.6% من مجموع التكاليف) وسوف تغطي مساهمة الحكومة البالغة 0.17 مليون دولار أمريكي (4.2%) جميع الضرائب والرسوم. وسوف يسهم المستفيدون بمبلغ قدره 0.08 مليون دولار أمريكي أو 2.0% من مجموع تكاليف المشروع. ويتضمن الجدول الثاني خطة التمويل.

الجدول 1: مجمل تكاليف المشروع[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

المكونات	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من التكاليف الأساسية
• بناء القدرات المؤسسية	**166**	**1 351**	**1 517**	**89**	**41**
• تنمية المشروعات الصغيرة والتمويل الصغير					
- تنمية التمويل الصغير	593	73	666	**11**	**18**
- تنمية المشروعات الصغيرة	140	29	169	**17**	**5**
المجموع الفرعي	**733**	**101**	**834**	**12**	**22**
• إدارة وتنظيم المشروع	**829**	**551**	**1 381**	**40**	**37**
مجموع التكاليف الأساسية	**1 728**	**2 004**	**3 732**	**54**	**100**
الطوارئ المادية	19	13	31	**40**	**1**
الطوارئ السعرية	89	92	181	**51**	**5**
التكاليف الكلية للمشروع	**1 835**	**2 109**	**3 944**	**53**	**106**

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 2: خطة التمويل[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

المكونات	الصندوق		جهات مانحة أخرى		الحكومة		المستفيدون		المجموع		نقد أجنبي	عملة محلية	الرسوم والضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%			
• بناء القدرات المؤسسية	1 511	94.7	64	4.0	20	1.3	-	-	1 594	40.4	1 411	163	20
• تنمية المشروعات الصغيرة والتمويل الصغير													
- تنمية التمويل الصغير	536	78.0	37	5.4	36	5.2	79	11.5	688	17.4	79	573	36
- تنمية المشروعات الصغيرة	177	100.0	-	-	-	-	-	-	177	4.5	30	148	-
المجموع الفرعي	714	82.5	37	4.3	36	4.1	79	9.1	865	21.9	109	721	36
• **إدارة وتنظيم المشروع**	1 372	92.5	-	-	112	7.5	-	-	1 484	37.6	589	784	112
إجمالي الصرف	3 597	91.2	101	2.6	168	4.2	79	2.0	3 944	100	2 109	1 667	168

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

ملحق

هاء – التوريد والصرف والحسابات ومراجعتها

28 - **التوريد:** سيتم شراء جميع السلع، والأعمال الممولة من حصيلة قرض الصندوق وفقا للمبادئ التوجيهية للتوريد لدى الصندوق. وكلما كان ذلك ممكنا، سيتم تجميع المشتريات الخاصة وسائط النقل والمعدات وأثاث المكاتب في مجموعات أكبر حجما. وسوف يتعين إجراء مناقصات تنافسية دولية بالنسبة لوسائط النقل والمعدات والسلع التي تقدر تكاليفها بمبلغ 000 150 دولار أو أكثر. وسوف يتعين إجراء مناقصة تنافسية محلية لشراء وسائط النقل والمعدات والسلع والخدمات وعقود الأعمال المدنية التي تقدر بأقل من 000 150 دولار أمريكي وأكثر من 000 25 دولار أمريكي. وسيتم شراء نفس البنود بقيمة 000 25 دولار أو أقل من خلال التسوق المحلي المباشر مع تقديم فواتير صورية من ثلاثة موردين على الأقل. وسوف تمنح العقود الخاصة شراء من نفس البنود والتي تقل قيمتها عن 000 5 دولار أمريكي على أساس التعاقد المباشر. وسيتم التعاقد مع الخبراء الاستشاريين وفقا للمبادئ التوجيهية المعنية في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بما يتماشى مع اتفاقية القرض.

29 - وستبرم وحدة تنسيق المشروع اتفاقيات خدمات مع الوكالة الدولية وغيرها من الوكالات المنفذة و/أو الوكالات المتعاقدة، حسب مقتضى الحال، تحدد طرق التوريد. كما ستقوم بشراء السلع والخدمات للشركاء في المشروع الذين يفتقرون للقدرة في هذا المجال.

30 - **الصرف:** سوف ينفذ المشروع على امتداد فترة ثمان سنوات. وستتم السحوبات من حساب القرض وفقا للإجراءات المتبعة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بما يتماشى مع اتفاقية القرض، وستشمل استخدام كشوفات الإنفاق. وسيتم فتح حساب خاص بالدولار الأمريكي والاحتفاظ به في بنك مقبول للصندوق. وسيعادل المبلغ المخصص المسموح به للحساب الخاص 0.25 مليون دولار أمريكي. وسوف تعفى السلع والخدمات التي يوفرها المشروع من الضرائب والرسوم. وبغية تغطية عنصر الضرائب بالنسبة للمصروفات الصغيرة، سيفتح حساب الأموال النظيرة في بنك يقبله الصندوق بمساهمة أولية تبلغ 000 10 دولار أمريكي للسنة الأولى من المشروع. وسوف يتم تجديد هذه الأموال النظيرة سنويا على أساس متطلبات الضرائب المتوقعة بالنسبة لبرنامج العمل والميزانية السنوية المعتمدة.

31 - **الحسابات والمراجعة:** ستتم وفقا للممارسة المعمول بها، مراجعة حسابات المشروع وحسابات الوكالة الدولية سنويا من قبل مكتب مراجعة حسابات معترف به ومقبول للصندوق، وهو المكتب الذي سيقوم بمراجعة بيانات الصرف والمعاملات التي تتم في إطار الحساب الخاص. كما سيقدم مكتب المراجعة رأيه بالنسبة لإجراءات التعاقد في المشروع بما في ذلك مساءلة الوكالة الدولية وإدارتها لموارد المشروع. وسوف يقدم تقرير المراجعة إلى الصندوق والمنظمة المتعاونة في غضون ستة أشهر من اقفال السنة المالية ذات الصلة.

ملحق

واو – التنظيم والإدارة

32 - **النهج الشامل:** ستوكل مسؤولية إدارة المشروع إلى لجنة تنسيق المشروع التي سيشترك في رئاستها البنك المركزي ووزير الزراعة وتتألف من ممثلين من وزارات الزراعة والمالية والداخلية، وتشرف وتضع السياسات الخاصة بتنفيذ المشروع. وسوف تكفل لجنة تنسيق المشروع إجراء عملية التنفيذ وفقا للاستراتيجية القطرية (بمجرد صياغتها) وحسب الاتفاق مع الصندوق. وستكون وحدة تنسيق المشروع مسؤولة عن برمجة المشروع وإدارته المالية ورصده وتقييمه.

33 - وسوف تكون الوكالة الدولية شريكا هاما في التنفيذ وسوف تتحمل المسؤولية عن تدريب الموظفين وإنشاء وإدارة خط الائتمان في المشروع ومتابعته مع روابط الادخار والائتمان. وسوف تكون مسؤولة أيضا عن إنشاء الاتحاد الوطني لروابط الادخار والائتمان الذي سيتولى خلال السنوات الأربع الأخيرة من تنفيذ المشروع مسؤوليات الوكالة الدولية بالتدريج. غير أن دور هذه الوكالة سوف يظل جوهريا. إذ من المتوقع أن يتم تقديم كمية كبيرة من مدخلات الوكالة الدولية من المساعدة التقنية على أساس تدريجي متناقص وذلك خلال النصف الثاني من تنفيذ المشروع.

34 - وسوف تبرم الوكالة الدولية اتفاق خدمات مع وحدة تنسيق المشروع يكون مقبولا لدى الصندوق لفترة سنتين. وسوف يخضع تجديد هذا الاتفاق لتوافر الأموال. وسوف يخضع كل تجديد لهذا العقد للأداء المرضي وسوف يتطلب موافقة لجنة تنسيق المشروع، وإشارة إلى عدم اعتراض الصندوق والمؤسسة المتعاونة.

35 - **إعداد التقارير والرصد والتقييم:** سوف ينفذ المشروع على أساس برامج العمل والميزانية السنوية بما يتماشى مع أهداف المشروع وإنجازاته. وسوف تعد وحدة تنسيق المشروع، بالتعاون مع الوكالة الدولية، تقارير مرحلية ربع سنوية تعقد المقارنات بين النتائج وبرنامج العمل والميزانية المعتمدة. وسوف تبين التقارير النتائج التي تحققت وتبرز قضايا التنفيذ وتحدد أي إجراءات علاجية قد تكون ضرورية. وسوف تقدم نسخ من هذه التقارير إلى أعضاء لجنة تنسيق المشروع والمؤسسة المتعاونة والصندوق. وسوف يعد تقرير سنوي عن سير العمل في المشروع وأثره بما في ذلك البيانات المالية المدمجة بالنسبة لكل رابطة من روابط الادخار والائتمان وذلك بمعرفة وحدة تنسيق المشروع بالتعاون مع الوكالة الدولية لتقديمه إلى كل من لجنة تنسيق المشروع ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والصندوق.

36 - وسوف تكون عملية رصد وتقييم المشروع مسؤولية مشتركة بين وحدة تنسيق المشروع والوكالة الدولية التي ستكون في وضع يسمح لها بتوفير تدفق منتظم للمعلومات بشأن إنشاء روابط الادخار والائتمان. وقد تم تحديد المؤشرات المراد رصدها ووسائل التحقق وسوف يتم تعديل طرق جمع البيانات في ضوء الإطار المنطقي. وقد اتخذت الترتيبات لإجراء عملية استقصاء منتظمة للرصد والتقييم. وسوف تجري عمليات التقييم بصورة مستمرة بمساندة من المساعدة التقنية واستنادا إلى النتائج التي يتم الحصول عليها من نظام الرصد. ومن المقرر إجراء استعراض مشترك لمنتصف المدة من جانب الحكومة والصندوق لتقييم سير العمل في المشروع وأثره في السنة الرابعة من المشروع.

ملحق

زاي – المبررات الاقتصادية

37 - يتوقع أن يكون لتوفير الخدمات المالية أثر كبير من حيث تنشيط الموارد الإنتاجية غير المستغلة بدرجة كبيرة والخاصة بفقراء الحضر والريف. ويبين التحليل المالي لمقطع نمطي للاستثمارات في المشروعات الزراعية وغير الزراعية وغير المزرعية ارتفاع عائدات الاستثمار في عدد من الأنشطة.

38 - وسوف يقدم المشروع المساندة لإنشاء عدد من روابط الادخار والائتمان بحد أقصى قدره 10 روابط مع اختيار عضويتها من بين أكثر من 000 7 أسرة. ولن يؤدي إنشاء روابط الادخار والائتمان إلى زيادة القدرات على تعزيز عمليات ايصال الخدمات المالية الصغيرة فحسب بل وسوف يسهم في تهيئة بيئة تنافسية تؤدي إلى توفير خدمات مالية رفيعة المستوى وتتسم بالكفاءة وموجهة نحو الطلب. وسوف يسهم عدد من الأنشطة المختلفة الزراعية وغير الزراعية وغير المزرعية في زيادة دخل الأسر.

39 - وتتمثل الإنجازات الرئيسية للمشروع فيما يلي:

- إنشاء شبكة قطرية للخدمات المالية الصغيرة التي يديرها المجتمع المحلي لتوفير الخدمات المالية لأشد القطاعات فقرا من السكان؛
- تنفيذ الخدمات غير المالية التي تفيد روابط الادخار والائتمان وأصحاب المبادرات الصغيرة؛
- صياغة سياسة قطرية للتمويل الصغير وما يتصل بذلك من إطار قانوني؛
- تعزيز الاقتصاديات المحلية بما يتمشى مع سياسات الحكومة؛
- تعزيز الروابط ومساندة أصحاب المبادرات الفردية الصغيرة من خلال تحسين القدرات والمعارف الداخلية؛
- تمكين النساء من خلال تعزيز مشاركتهن في عمليات التنمية المحلية وإدارة الروابط؛
- تحسين فرص الحصول على القدرات الإدارية والمهارات التقنية ومواءمة التكنولوجيا لتناسب المزارعين والصيادين وأصحاب المبادرات الفردية الصغيرة.

40 - ويقدر مجموع عدد المستفيدين بنحو 000 8 شخص بالنسبة للمكونين الرئيسيين بما في ذلك أعضاء روابط الادخار والائتمان (نحو 000 7 شخص) وخدمات تنمية الأعمال التجارية (يقدر بنحو 000 1 شخص). وسوف يشمل ذلك نحو 000 53 شخص استنادا إلى أن متوسط عدد أفراد كل أسرة يبلغ 6.6 أشخاص (أفراد) أو نحو ربع المجموعة المستهدفة على المستوى الوطني.

41 - **الأثر على النساء:** لا توجد حواجز تشريعية تحول دون حصول النساء بصورة متساوية على المدخرات والائتمان أو غير ذلك من الخدمات التي يوفرها المشروع. وسوف تناسب أنماط الادخار والائتمان التي وضعت، وقدمت من خلال المشروع أنواع الأنشطة الاقتصادية التي تضطلع بها المرأة الجيبوتية – الأنشطة الاقتصادية الصغيرة والتجارة صغيرة النطاق وغير ذلك. وسوف يتعين على الوكالة الدولية، من خلال أنشطة التوعية التي ستقوم بها، (على النحو الوارد في اتفاق التنفيذ) أن تكون واعية إلى التمايز بين الجنسين، وتضمن تمكين النساء من المشاركة في

ملحق

الأنشـــطة الممولـــة من المشروع على قدم المساواة. كما ستنص معايير تصميم روابط الادخار والائتمان على مشاركة النساء في لجان الإدارة.

حاء – المخاطر

42 - **المشاركة:** سوف ينفذ المشروع على أساس نهج تشاركي يستند إلى المجتمع المحلي مما سيتطلب تعاونا وثيقا بيـــن المشروع والوكالة الدولية والمستفيدين. وتشمل المخاطر احتمال ضعف مشاركة المستفيدين مما سيكون له تأثيرا ســـلبيا على تنفيذ المشروع بعدد من الأشكال: إذ سيؤدي عدم كفاية العضوية في روابط الادخار والائتمان إلى الحد من تعبـــئة المدخـــرات ومن ثم التأثير على استدامة هذه الروابط. ومن المتوقع أن يؤدي تقديم الخدمات المالية التي توجد عليها طلبات كبيرة غير مغطاة في المناطق الريفية وشبه الحضرية والحضرية إلى التخفيف من هذه المخاطر من خلال اجتذاب أعداد كبيرة من الأعضاء المحتملين في روابط الادخار والائتمان.

43 - **مواقـــف التبعـــية:** مـــن غير الواضح إلى أي مدى تولدت مواقف التبعية نتيجة لتاريخ البلاد من المساعدات الحكومـــية السخية ومدى صعوبة التغلب على هذه المواقف. غير أن هذه المواقف ستكون ذات أهمية خاصة في إنشاء روابط الادخار والائتمان وممارسة الضغوط المجتمعية لضمان مستويات عالية من السداد.

44 - وســـيجري تعزيز استدامة روابط الادخار والائتمان ومن ثم نجاح المشروع من خلال خطة الأعمال التجارية الدقيقة التي تستند إليها عملية إنشاء روابط الادخار والائتمان، والمستوى الكبير للمساعدة التقنية القطرية المستمرة التي تقدمها الوكالة الدولية، وتدريب موظفي المشروع وروابط الادخار والائتمان المعنيين والالتزام بالسياسات السليمة فيما يتعلق بإنشاء الروابط وإدارتها.

طاء – الأثر البيئي

45 - ســـوف يكون المشروع المقترح محايدا من الناحية البيئية. فعلى الرغم من أن بعض أنشطة المشروع سوف توجه إلى التنمية الزراعية في المراعي، وستقدم الائتمانات للمساعدة في تحسين الري، فإن إعداد الحيوانات (وهو أهم نشـــاط زراعـــي فـــي الـــبلاد) لن تتأثر بدرجة كبيرة حيث لن يسمح لروابط الادخار والائتمان بحكم قواعدها الدولية بالاقـــراض لشراء الحيوانات. واستنادا إلى إجراءات الفحص المحددة في الصندوق ونظرا لأن أي اضطراب في البيئة المادية والموارد سيكون في أدنى الحدود، فهناك ما يبرر تصنيف المشروع في الفئة جيم.

ياء – السمات الابتكارية

46 - ســـوف يشـــمل تصـــميم المشروع عددا من الجوانب الابتكارية التي تتفق مع الاستراتيجية الشاملة للصندوق والأهـــداف الحكومية. وتشمل الابتكارات الجوهرية ما يلي: (i) إنشاء شبكة لروابط الادخار والائتمان المستدامة تغطي البلد بأكمله، وتوفر، لأول مرة، خدمات الادخار والائتمان للغالبية العظمى من السكان؛ (ii) إنشاء فريق مهمات وطني معنـــي بوضـــع اســـتراتيجية للتمويل الصغير على المستوى القطري يكون مسؤولا عن وضع استراتيجية شاملة لدعم

ملحق

التمويل الصغير والمشروعات الصغيرة بالإضافة إلى الإطار القانوني اللازم وتطبيق اللامركزية على توفير الخدمات الأساسية التي يطلبها السكان تمشيا مع برنامج اللامركزية في البلاد. وتمثل أنشطة بناء القدرات الهامة المنظورة في المشروع بما في ذلك وجود وكالة دولية مسؤولة عن توفيرالمساعدة التقنية ومسؤولة عن إنشاء روابط الادخار والائتمان، وإنشاء اتحاد وطني لروابط الادخار والائتمان وبرامج تدريب المستفيدين وموظفي روابط الادخار والائتمان وموظفي المشروع، حزمة مبتكرة سوف تساعد على ضمان نجاح تنفيذ المشروع على المدى الطويل.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

47 - تشكل اتفاقية القرض بين جمهورية جيبوتي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة ملحق يتضمن موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

48 - وجمهورية جيبوتي مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

49 - وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع – التوصية

50 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية جيبوتي قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتها مليونين وسبعمائة وخمسين ألف (2 750 000) وحدة حقوق سحب خاصة، على أن يستحق في موعد غايته 1 ديسمبر/كانون الأول 2042، وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

ملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أنجزت مفاوضات القرض في 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2002)

1 - إضافة إلى حصيلة القرض، ستقوم حكومة جمهورية جيبوتي (التي سيشار إليها فيما يلي باسم "الحكومة") بتخصيص اعتماد سنوي في ميزانيتها من أجل الأموال المقابلة من مواردها الخاصة، بمبلغ إجمالي يعادل 000 168 دولار أمريكي لتغطية جميع الضرائب والرسوم من السلع والخدمات التي تورد للمشروع، بما يتفق مع الإجراءات الوطنية المعتادة المتبعة في المساعدات الإنمائية، وبما يتفق مع أحكام برنامج العمل والميزانية السنوية. ولهذا الغرض، ستقوم الحكومة بإيداع مبلغ مبدئي في حساب الأموال المقررة بما يعادل 000 10 دولار أمريكي لتغطية جميع الضرائب والرسوم على المصروفات التي ستنفق خلال الإثني عشر عاما الأولى من تنفيذ المشروع، والتي لن يخصص لها أي موارد لإجراءات الإعفاء من الضرائب والرسوم بالذات. وستقوم الحكومة بعد ذلك باستعراض حساب الاعتماد المقابل، مقدما في كل سنة، بأن تودع فيه المبالغ المقررة في برنامج العمل والميزانية السنوية في الاعتماد المقابل عن السنة المعنية من عمر المشروع.

2 - تقوم الحكومة بإعفاء جميع السلع والخدمات الموردة للمشروع من كافة الضرائب والرسوم، و/أو تلجأ إلى إجراء محدد لمثل هذا الإعفاء عن طريق أمر تصدره وزارة المالية. وسيعتبر المبلغ الإجمالي لهذه الضرائب والرسوم جزءا من الاعتماد المقابل الذي تقدمه الحكومة.

3 - وتضمن الحكومة – بالتعاون مع الوكالة الدولية – أن تقوم وحدة تنسيق المشروع لتحول المسؤولية عن جميع أعمال الرصد والتقييم للمشروع. وستقوم الوحدة والوكالة بإعداد تقارير مشتركة عن الرصد والتقييم، حيث ستتولى الوكالة تصميم أعمال الرصد والتقييم، ووضع مؤشرات عن أداء المشروع، وتأثيره المادي والمالي، ونتائجه المرحلية. كما ستقوم بتحديد فترات أعمال الرصد والتقييم، وطرق جمع المعلومات والبيانات، وطرق افضاضها واستخدامها. وستدرج كل هذه المعلومات في الكتيب الذي سيصدر عن عمليات المشروع. وستقتصر أهم المؤشرات المتعلقة بالرصد والتقييم على المعايير التي تحكم استخدام المعلومات ومدى مصداقيتها، وتكاليف جمع هذه المعلومات وتجهيزها. وسيولى اهتمام خاص بوضع تدابير للرصد والتقييم بالمشاركة. وسوف ترفع وحدة تنسيق المشروع نسخا من تقارير الرصد والتقييم إلى وزارة الزراعة وإلى الصندوق، حتى يستطيعا متابعة أوضاع تنفيذ المشروع بصورة مستمرة، وتقييم تأثيره على المستفيدين. وكذلك يسمح نظم الرصد والتقييم المصمم بهذه الطريقة بما يلي: (i) الإشراف على عمل الموظفين الوطنيين والمسؤولين عن التوعية والمستشارين، وتقييم هذا العمل؛ (ii) مقارنة النتائج والإنجازات بما كان منتظرا، وتحديد الاختناقات في تنفيذ المشروع؛ (iii) رفع توصيات بأي أجراء تصحيحي يعتبر ضروريا.

4 - تضمن الحكومة التأمين على موظفي وحدة تنسيق المشروع ضد الأخطار الصحية وضد الحوادث، بما يتفق مع الإجراءات المعتادة المتبعة في جيبوتي.

ملحق

5 - تضمن الحكومة معاملة متساوية للمرشحين من الرجال والنساء لوظائف المشروع. وعلى الحكومة أن تضمن – أثناء تنفيذ المشروع – أن تعطي وحدة تنسيق المشروع والوكالة الدولية الأولوية في مناطق معينة للمرشحات من النساء، نظرا لما يلي: (i) الخبرة التي اكتسبتها المجموعات النسائية في تقديم القروض للمشروعات الصغيرة، وفي جمع المدخرات عن طريق روابط الادخار والائتمان؛ (ii) ارتفاع مستويات تسديد أقساط القروض بين المجموعات النسائية.

6 - وفيما يلي الشروط المحددة لصرف مبالغ القرض:

(أ) لن يتم صرف أي مبالغ من القرض والإنفاق على المشروع إلى أن يتوافر ما يلي:

(i) أن تنتهي الحكومة من تشكيل لجنة تنسيق المشروع؛

(ii) أن تنتهي الحكومة من إصدار قانون محدد لروابط الادخار والائتمان، يوافق عليه البنك المركزي في جيبوتي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وأن يسمح هذا القانون لهذه الروابط بممارسة أنشطة مالية نيابة عن أعضاءها؛

(iii) أن تفتح الحكومة حسابا خاصا للمشروع؛

(iv) أن تفتح الحكومة حساب الاعتماد المقابل وأن تودع فيه مبلغا يعادل 000 10 دولار أمريكي لتغطية جميع الضرائب والرسوم أثناء الاثنى عشر شهرا الأولى من عمر المشروع؛

(v) الانتهاء من إعداد كتيب عن الإجراءات الإدارية والمالية والمحاسبية، ورفعه إلى الصندوق للموافقة عليه؛

(vi) أن يكون برنامج العمل والميزانية السنوية عن السنة الأولى قد رفع إلى الصندوق.

(ب) لن يتم الصرف للإنفاق على الاتفاقية الإطارية مع الوكالة الدولية وفيما يتعلق بالخدمات المالية للمشروع، إلى أن يتم ما يلي:

(i) أن تكون الوكالة الدولية قد تم اختيارها بما يتفق وأحكام اتفاقية القرض؛

(ii) أن تكون الوكالة الرائدة قد رفعت مشروعا مبدئيا للاتفاقية الإطارية مع الوكالة الدولية إلى الصندوق، وأن يكون الصندوق قد وافق على هذا المشروع. وأن ترفع النسخة النهائية للاتفاقية الإطارية إلى الصندوق بعد التوقيع عليها بمعرفة الوكالة المنفذة الرئيسية والوكالة الدولية، وهي النسخة التي لن تختلف كثيرا عن النسخة التي سبق أن وافق عليها الصندوق، وأن تكون الوكالة الرائدة للمشروع قد فوضت بالتوقيع على هذه الاتفاقية وتنفيذها، وأن تكون جميع شروط التنفيذ قد توافرت بالفعل.

(جـ) لن يتم صرف أي مبالغ فيما يتعلق بالخدمات المالية للمشروع إلى أن تتخذ الحكومة خطوات لتشكيل فريق مهام وطني معني باستراتيجية التنمية وتمويل المشروعات الصغيرة.

ملحق

7 - وتعتبر الشروط التالية شروطا إضافية مسبقة لنفاذ مفعول اتفاقية القرض:

(أ) أن يتم اختيار منسق للمشروع بمعرفة اللجنة الرائدة للمشروع؛

(ب) أن تكون الحكومة قد سجلت المشروع في برنامج الاستثمارات العامة؛

(جـ) أن يوافق البنك المركزي في جيبوتي على القانون الخاص بروابط الادخار الائتمان؛

(د) أن يخـول البنك المركزي في جيبوتي لتشكيل روابط الادخار والائتمان بما ينفق وقانون المصارف في جيبوتي؛

(هـ) أن تكـون اتفاقـية القـرض قد وقعت، وأن يكون للحكومة السلطة الكاملة في الموافقة على شروط الاتفاقية وتنفيذها؛

(و) أن تسلم الحكومة للصندوق رأيا قانونيا مواتيا صادراً عن المحكمة العليا في جيبوتي، ومقبولا شكلا وموضوعا.